

الأزمات اليمنية وأثرها على واقع ومستقبل الدولة



د. عبد الله الفقيه

أستاذ العلوم السياسية في جامعة صنعاء

مقدمة:

تخوض القوات الحكومية اليمنية في أقصى الشمال الغربي من البلاد، وعلى الحدود مع السعودية، منذ عام ٢٠٠٤م - وإن على نحو متقطع - حرباً شرسة مع ما بات يُعرف بـ«التمرد الحوثي». أما في المحافظات الجنوبية والشرقية، والتي كانت تشكل قبل عام ١٩٩٠م ما كان يُعرف بـ«جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية»، فتواجه الحكومة حركة احتجاجية واسعة، بدأت حقوقية مطلبية في منتصف ٢٠٠٧م، ثم سرعان ما بدأت تطالب بفك الارتباط بين الشمال والجنوب، أي العودة إلى التشطير.

وبينما تتعرض قبضة الدولة للإضعاف في مناطق الحراك تتعمق ظاهرة غياب الدولة في المناطق الشرقية، وخصوصاً في محافظات الجوف ومأرب الحدودية، وهو ما يجعل معظم أراضي البلاد بؤرة استقطاب لعناصر القاعدة، وخصوصاً تلك التي تنزح من المملكة العربية السعودية، وباكستان وأفغانستان والصومال.

وتترك ظاهرة القرصنة في خليج عدن، وما يصاحبها من وجود للقوات الدولية آثارها السلبية الواضحة على الأوضاع الاقتصادية والأمنية في البلاد. وتؤدي الأوضاع الاقتصادية الصعبة بدورها إلى تحويل اليمن إلى بيئة خصبة لنمو الأزمات والتحديات بأشكالها المختلفة.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

- ١- التعريف بالأزمات اليمنية الخمس المشار إليها.
- ٢- تحليل أثر تلك الأزمات على حاضر ومستقبل الدولة اليمنية.
- ٣- مناقشة الحلول المطلوبة والممكنة.

وحيث إن الأزمات التي يتم مناقشتها هنا تتصف بالكلية، أي تتعلق بمستوى الدولة والمجتمع، والامتداد الزماني، أي تشمل الماضي والحاضر والمستقبل، وتتصف بالتنوع؛ حيث تشمل جوانب سياسية وأمنية، واقتصادية واجتماعية وثقافية، فإن الباحث يوظف نسقاً منهجياً يستفيد من العديد من مداخل التحليل المتبعة في الدراسات الاجتماعية بشكل عام، والسياسية بشكل خاص، ويعطي أهمية كبيرة في استقراء واستنباط حجم وعمق الأزمات الحالية، وتقييم آثارها، والتنبؤ بمسارات تطور الأحداث، والتجارب والتفاعلات، والتراكمات التاريخية

أولاً: الأزمات القائمة:

تتعدد الأزمات التي تواجهها الجمهورية اليمنية، وهي على وشك إكمال العقد الثاني من عمرها، وسيتم التركيز هنا على خمس أزمات يعتبر الباحث أنها الأوسع والأعمق، والأكثر آنيةً وتهديداً للدولة والمجتمع وللاستقرار، والأمن القومي والإقليمي والدولي، وهي: التمرد الحوثي، الحراك الجنوبي، «الإرهاب»، القرصنة، والوضع الاقتصادي.

١- التمرد الحوثي:

بدأ في صيف عام ٢٠٠٤م الصراع المسلح بين ما يعرف اليوم بـ«الحوثيون» نسبة إلى حسين بدر الدين الحوثي، الزعيم الروحي لما كان يُعرف بتيار «الشباب المؤمن» من جهة، والقوات الحكومية من جهة أخرى.

وقد خاض الطرفان حتى اليوم ست حروب دون أن تتمكن القوات الحكومية من حسم التمرد عسكرياً، كما تعدُّ مع بداية كل جولة، ويمكن إرجاع أسباب الصراع بين الطرفين إلى مجموعتين من الأسباب: تلك القريبة المباشرة المتصلة باندلاع أول جولة من جولات الصراع؛ وتلك البعيدة غير المباشرة المتصلة بالصراع التاريخي بين الجماعات الإثنية، أي الجماعات التي تختلف عن بعضها ثقافياً، أو عرقياً، أو قبلياً، أو دينياً، أو غير ذلك.

بالنسبة للأسباب البعيدة للصراع، فقد اتصفت بنية المجتمع التقليدي في اليمن بالهرمية الشديدة، وتحددت مكانة كل جماعة على السلم الاجتماعي، ودورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي وفق معايير وراثية. ولم تسمح القواعد المنظمة، وخصوصاً تلك المتعلقة بالتزاوج بين الجماعات المختلفة، بأي حراك اجتماعي.^(٣)

والثقافية، والاختيارات المختلفة التي يقوم بها الأفراد والجماعات والسياقات الإقليمية والدولية.^(١)

ويستفيد الباحث على نحو خاص من المدخل التاريخي في التحليل السياسي الذي ينظر إلى الأحداث والأزمات المعاصرة على أنها إلى حد ما حصيلة للتطورات والتراكمات والتجارب التاريخية، ومن مدخل الفاعل العاقل الذي يعطي أهمية في شرح وتفسير الظواهر لتفاعلات الأفراد والجماعات والدول، وللخيارات التي تفرزها تلك التفاعلات.^(٢)

وتتكون الدراسة من جزئيتين:

الأولى تتصل بمناقشة كل أزمة من الأزمات الخمس القائمة من حيث الأسباب، وتوقيت الظهور ودلالاته، والسياقات الإقليمية والدولية، ودور الخارج، وطرق تعاطي النظام الحاكم مع الأزمة، واحتمالات التطور المستقبلية، وغيرها من الجوانب.

أما الجزئية الثانية، فتركز على تأثير تلك الأزمات على مستقبل الدولة والمحيط الإقليمي، وعلى الحلول التي يمكن تبنيها لاحتواء الأزمات القائمة.

(١) حول المنهج التاريخي، انظر على سبيل المثال: د. ربحي مصطفى عليان، ود. عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ص ٣٧-٤١. ود. عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩، ص ٥٣-٧٣. ود. عبد الفتاح محمد العيسوي، ود. عبد الرحمن محمد العيسوي، مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث، مصر: دار الراتب الاجتماعية، ١٩٩٧م، ص ٢٤٦-٢٤١.

(٢) حول منهج الفاعل العاقل، انظر على سبيل المثال: Donald P. Green, and Ian Shapiro, Pathologies of Rational Choice Theory: A Critique of Applications in Political Science, New Haven: Yale University Press, 1994; James D. Morrow, Game Theory for Political Scientists, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1994; Kristen Renwick Monroe, "The Theory of Rational Action: What is it? How Useful is it for Political Science?" In William Crotty, ed. Political Science Looking to the Future, Vol. 1, Evanston, IL: Northwestern University Press, 1991; George Tsebelis, Nested Games: Rational Choice in Politics, Berkeley: University of California Press, 1990

(3) On this point, see: World Bank, Republic of Yemen; Country Social Analysis, Report No.: 34008-YE, January 2006, 12

خروج المصريين من اليمن إثر نكسة ١٩٦٧م، وفي ظل عجز الملكيين عن إسقاط النظام الجمهوري عسكرياً- من إقناع السعودية والدول الأخرى بأن النظام الجديد لا يمثل خطراً على أحد، لتنتهي الحرب بين الطرفين باتفاق سياسي قَبِلَ بموجبه الملكيون على مَضُض النظام الجديد، وقَبِلَ الجمهوريون بإشراك الملكيين في السلطة.^(١)

ويمكن القول بأنه قد تبلور داخل النظام الجمهوري- وإن بشكل صامت- صراع سياسي بين قوتين: «شيوخ القبائل» الشمالية الذين أصبحوا القوة التي تجلس خلف المقود، حتى وإن لم يتولوا المناصب الرئيسية. و«الهاشميون» الذين فقدوا مقعد القيادة، وإن ظلوا يجلسون إلى جوار السائق.

ورغم أن الجماعتين تنتمي إلى نفس المذهب، وهو المذهب الزيدي^(٢)، إلا أن الصراع بينهما سرعان ما اكتسب بُعداً دينياً. فقد رأت «الزيدية القبلية» التي انتقلت إليها السلطة في مبدأ «الإمامة في البطنين»-الذي يؤمن به أتباع الزيدية- عامل تهديد لبقائهما في السلطة، ونظرت إلى «الهاشميين» على أنهم قوة سياسية صاحبة ثأر، وتسعى من خلال توظيف تعاليم المذهب الزيدي إلى استعادة السلطة.

وسعت الحكومات المتعاقبة في شمال اليمن خلال

(٢) حول الثورة اليمنية والصراعات التي شهدتها عقد الستينيات، انظر على سبيل المثال: د. سعيد حميد الغليسي، ثورة سبتمبر اليمنية: قاداتها وصراعاتها الداخلية والخارجية ١٩٦٢-١٩٧٠. ومذكرات الشيخ عبد الله الأحمر: قضايا ومواقف، صنعاء: الأفاق للطباعة والنشر، ٢٠٠٧م، ص ٧٢-١٩٣. وسنان أبو لحوم، اليمن: حقائق ووثائق عشيتها، الجزء الثاني، صنعاء: مؤسسة الغفيف الثقافية، ٢٠٠٢م. وجولوفكايا إيليناك، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢-١٩٨٥م، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٩٤م؛ أحمد يوسف أحمد، الدور المصري في اليمن (١٩٦٢-١٩٦٧م)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١م.

(٣) الزيدية فرقة من فرق الشيعة تنتسب إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (٦٩٨-٧٤٠م)، وتقترب في تعاليمها من السنة، وهي من أقرب فرق الشيعة لأهل السنة.

واحتل السادة الزيود، ويُعرفون أيضاً بالهاشميين أو آل البيت-الذين يرجع نسبهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن طريق الحسن والحسين أبناء الإمام علي من زوجته فاطمة بنت الرسول- أعلى مرتبة في الهرم الاجتماعي، واحتكروا بموجب مبدأ «الإمامة في البطنين» أي في أحفاد الحسن والحسين الذي يؤمن به أتباع المذهب الزيدي، حق تولي الإمامة، وحق الخروج على الإمام الظالم.^(١)

وتعرّض نظام الإمامة في شمال اليمن في النصف الأول من القرن العشرين للكثير من الضغوط الداخلية والخارجية الناتجة عن التحولات الإقليمية والدولية، إلا أن الأئمة من بيت حميد الدين فشلوا في التكيف مع التحولات من حولهم، واستمروا في سياسات الجمود والانغلاق على العالم، ورفض كل نوع من أنواع التغيير، وهو ما أدى في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، وبدعم من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، إلى الإطاحة بالإمامة على يد مجموعة من ضباط الجيش، وإعلان قيام «الجمهورية العربية اليمنية».

وشهد شمال اليمن بعد ذلك ولادة ثمانية أعوام حرباً أهلية بين طرفين رئيسيين:

- **الملكيون:** أي الهاشميون والقبائل التي تشيخت لهم، وقد سعوا بدعم من المملكة العربية السعودية، وبعض الدول العربية الأخرى، وبعض القوى الغربية إلى إعادة الملكية.

- **والجمهوريون:** أي مناصرو النظام الجمهوري، والذين سعوا وبدعم عسكري كبير من مصر والاتحاد السوفياتي السابق، وبعض الدول العربية، لتثبيت النظام الجديد. وتمكن شيوخ القبائل الجمهوريين-بعد

(١) د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، العصبية القبلية من المنظور الإسلامي، ٢٠٠٦م، ص ٦٦.

وكان حزب التجمع اليمني للإصلاح، ذو التوجه السني والمسيطر على نظام تعليمي شبه رسمي يسمى بـ«المعاهد العلمية» أبرز القوى الجديدة التي ظهرت خلال تلك المرحلة. وقد تكوّن الإصلاح من جماعة الإخوان المسلمين، وبعض شيوخ القبائل، ورجال الأعمال.

وفي خطوة لا تخلو من دلالة تم إسناد رئاسة حزب الإصلاح إلى الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ قبيلة حاشد، والذي لعب هو وقبيلته دورًا جوهريًا في الدفاع عن النظام الجمهوري.

وفي الوقت الذي شعرت فيه الزيدية الهاشمية بتهديد كبير في ظل التطورات

الجديدة -وخصوصًا في ظل الاصطفاف الجديد للزيدية القبليّة- عملت بدورها على التقارب مع الحزب الاشتراكي اليمني الذي كان حاكمًا للجنوب قبل الوحدة، وذلك في محاولة للاستفادة من التاريخ العدائي بين حزبي الإصلاح والاشتراكي.

وعملت الزيدية الهاشمية على تأسيس حزب «الحق» في عام ١٩٩١م، والذي لم توافق السلطة على تأسيسه إلا بعد إصدار عدد من علماء الزيدية لبيان تخلوا فيه -بلغة قابلة للتأويل- عن مبدأ «الإمامة في البطين».

وإذا كان حزب الإصلاح قد حقّق نجاحًا كبيرًا في انتخابات عام ١٩٩٢م؛ بفضل قاعدة الأعضاء الذين جندتهم المعاهد العلمية التي يسيطر عليها، وبفضل الدعم الرسمي كذلك، فقد واجه حزب الحق العديد من الصعوبات؛ بسبب وجود أحزاب زيدية أخرى منافسة له، ومضايقات السلطة، وتفضيل الكثير من رموز الزيدية الهاشمية العمل من خلال حزب المؤتمر الشعبي العام.

وحصل حزب الحق في تلك الانتخابات على مقعدين في مجلس النواب الذي يتكون من (٣٠١)

الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠م) إلى إضعاف المذهب الزيدي بطرق مختلفة أهمها: تبني مناهج دراسية تُغلب تعاليم المذهب السني، والسماح -في إطار سياسات الاحتواء للشيوعية في جنوب اليمن- بقيام نظام تعليمي سني عرف بـ«المعاهد العلمية».

ومع أن مدينة صعدة -التي تعتبر بمثابة كرسى الزيدية في اليمن- قد مثّلت معقلًا للملكيين خلال حروب الستينيات ولم تكن بحكم موقعها الجغرافي تشكل جبهة مواجهة مع الشيوعية في الجنوب، إلا أن الحكومات الجمهورية عملت على دعم قيام المعاهد السننية فيها.

أما الهاشميون والمؤيدون لهم، فإنهم وإن قبلوا الهزيمة السياسية على مضض، فقد ظلوا يقاومون ما رأوا فيه محاولة لطمس المذهب الزيدي بدوافع سياسية، سواء من خلال التعليم غير الرسمي، أو من خلال جهود مراجع الزيدية، وأبرزهم بدر الدين الحوثي ومجد الدين المؤيدي.

وإذا كان الصراع بين الهاشميين والقبائل قد استمر خلال المرحلة السابقة على قيام الوحدة محكومًا بحدود معينة تحظى باحترام الطرفين، فإن قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وتبنيها لنظام سياسي تعددي -وإن كان ذلك التبني قد ظل نظريًا إلى حد كبير- قد أوجدت بيئة جديدة. ففي حين كانت نسبة الزيدية إلى سكان الشمال في حدود الـ ٤٠٪ قبل الوحدة، فإن نسبة سكان البلاد من السُنّة قد ارتفع إلى حوالي ٧٥٪ في حين تراجع الحجم السكاني للزيدية إلى حوالي ٢٥٪. وفي حين ضم حزب المؤتمر الشعبي العام في مرحلة ما قبل الوحدة كافة القوى السياسية في الشمال، فإن إقرار التعددية السياسية قد جعل الكثير من تلك القوى تستقيل عن المؤتمر، وتعيد تنظيم نفسها كأحزاب مستقلة.

وتم إسناد منصب وزير الأوقاف في الحكومة التي شكّلت في أعقاب انتخابات عام ١٩٩٧م البرلمانية إلى الأمين العام لحزب الحق، رغم أن حزبه لم يحصل على أي مقعد نيابي، وبدأت السلطة بتشجيع ودعم «الشباب المؤمن» الذي تأسس، بالتزامن مع تأسيس حزب الحق، كمندى يعمل على تنظيم الدورات الصيفية في الأمور الدينية والفقهية، وربما كان الهدف منه منذ البداية إيجاد آلية قوية للتجنيد والتنشئة السياسية مشابهة لتلك التي يسيطر عليها الإصلاح.

وقد تولى حسين الحوثي -الذي تخلى عن مقعده البرلماني لأخيه، الذي ترشح في انتخابات ١٩٩٧م باسم المؤتمر الشعبي العام- مسئولية الأشراف على الشباب المؤمن. وفي حين سعت السلطة إلى تصفية المعاهد العلمية المرتبطة بالإصلاح، فقد سمحت للشباب المؤمن بإنشاء نظام تعليمي مشابه لتلك المعاهد. وشهدت تلك الفترة -وبمباركة رسمية- تدفق الدعم الإيراني للشباب المؤمن، وازدهار برامج التبادل الثقافي بين البلدين.

وأدت المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية إلى حدوث تحول في العلاقة بين السلطة وتنظيم الشباب المؤمن. فعلى الصعيد المحلي، بدأ التوسع الجغرافي ونمو الأنشطة يتجاوز السقف الذي حددته السلطة، مما أثار مخاوفها القديمة من وجود مشروع سياسي لإعادة الهاشميين إلى السلطة. وفي حين أرادت السلطة من الشباب المؤمن أن يلعب دور الحليف التابع والذي لا يزاحم في الطريق، قاوم التنظيم محاولات التحجيم.

وأدى توصل اليمن والسعودية، على الصعيد الإقليمي، إلى اتفاقية جدة في عام ٢٠٠٠م بشأن الحدود بين البلدين إلى انخفاض مستوى الأهمية السياسية للحوثيين، الذين يتركزون في مناطق الحدود مع السعودية، بالنسبة للسلطة. وتحول التركيز الرسمي، عقب اتفاق جدة، إلى دعم بعض الجماعات السلفية والصوفية؛ وذلك بهدف إضعاف منافسي السلطة من

مقعد، وعلى نسبة ٠,٨٪ أي أقل من واحد في المائة من الأصوات.^(١)

وكان كلا الفائزين عن حزب الحق من محافظة صعدة، واسم الأول حسين بدر الدين الحوثي، والثاني عبد الله عيطة الرزامي، وهما نفس الشخصين اللذين قادا التمرد في صعدة عند بدايته في عام ٢٠٠٤م.^(٢)

واشتدت المضايقات ضد الزيدية الهاشمية أثناء وبعد حرب عام ١٩٩٤م التي هُزم فيها الاشتراكيون؛ وذلك بسبب قربها منهم. وتراجعت أصوات حزب الحق في انتخابات ١٩٩٧م البرلمانية إلى ٠,٢٪، أي حوالي ربع الأصوات التي حصل عليها في انتخابات ١٩٩٢م. ولم يحصل على أي مقعد في البرلمان.^(٣)

وتغير الوضع بعد انتخابات عام ٢٠٠٧م البرلمانية؛ فقد برز حزب الإصلاح المحسوب حينها على السعودية في المرحلة التالية لحرب عام ١٩٩٤م كمنافس قوي على السلطة، واتسم التحالف بينهما بخلافات شديدة انتهت بخروج الإصلاح من الحكومة الائتلافية عقب الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ١٩٩٧م.

وفي ظل الخلافات السعودية اليمنية حول الحدود والشكوك بوجود دعم سعودي للإصلاح ضد السلطة، وانتفاء الحاجة لدور الإصلاح بعد انتهاء الحرب الباردة وهزيمة الاشتراكيين في عام ١٩٩٤م، وفي ظل ظهور توجه قوي لتركيز السلطة والثروة في أسرة الرئيس علي عبد الله صالح، والعمل على نقلها من جيل إلى آخر، ربما برزت الزيدية الهاشمية كحليف مهم للسلطة يمكن استخدامه في مواجهة المنافسين من شيوخ حاشد وحزب الإصلاح ذو التوجه السني، وكذلك بعض الأسر الهاشمية.

(١) محمد حسين الفرخ، معالم عهد رؤساء الجمهورية في اليمن ١٩٦٢-١٩٩٩م، صنعاء: مركز البحوث والمعلومات بوكالة سبأ، ٢٠٠٢م، ص ٩٦-٩٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: محمد حسين الفرخ، الانتخابات النيابية متعددة الأحزاب في اليمن ١٩٩٧م، صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٨م، ص ١١٩.

وفي الوقت الذي انتهت فيه الحروب الثلاثة الأولى بتفاهات غامضة بين السلطة والحوثيين، فإن الحروب الرابعة والخامسة انتهت باتفاقات معلنة بين الطرفين بوساطة قطرية. ويبدو أن الحرب «باتت عالماً مصغراً لسلسلة من التوترات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والدينية»^(٢).

وتتهم الحكومة اليمنية في كل جولة من جولات القتال الحكومة الإيرانية أو الحوزات الشيعية داخل إيران، وغيرها من الأطراف الخارجية بدعم الحوثيين. ومع التسليم بأن الحوثيين ربما تأثروا بشكل أو بآخر بالثورة الإيرانية التي قامت في عام ١٩٧٩م، وبالدعم الثقافي والاجتماعي الذي قدمته لهم إيران، وخصوصاً خلال النصف الثاني من التسعينيات، وبأنشطة حزب الله اللبناني، وربما بالعداء بين إيران والولايات المتحدة، إلا أن ذلك كله، ومعه الدعم الإعلامي الإيراني للحوثيين خلال الحرب السادسة، لا يشكل دليلاً كافياً على وجود مشروع إيراني في اليمن، أو على وجود دعم عسكري للحوثيين^(٣).

ومع أنه من الصعب في عصر العولمة وسهولة تدفق الأموال والمعلومات عبر حدود الدول نفي وجود دعم مالي، سواء من قبل الحكومة الإيرانية، أو الحوزات الشيعية داخل إيران وخارجها، إلا أن نفي الحكومة الإيرانية المتكرر عدم وجود مصلحة واضحة لإيران في استمرار الصراع، وغيرها من القرائن والدلائل، ترجّح كلها بأن أسباب الحرب، وعوامل استمرارها واكتساب الحوثي المزيد من القوة مع كل حرب جديدة^(٤)، هي في اليمن بشكل أساسي، وليس في طهران أو بغداد

سنة وشيعة وقبائل. أما على الصعيد الدولي، فقد أدت أحداث سبتمبر ٢٠٠١م وما تبعها من ضغوط أمريكية إلى دخول اليمن في التحالف الدولي للحرب على «الإرهاب» الذي تقوده الولايات المتحدة.

وفي ظل تصاعد الخلافات بين الطرفين عارض الشباب المؤمن تحالف النظام اليمني مع الولايات المتحدة، وفي خطوة تحمل الكثير من الرمزية تبنى التنظيم شعار المقاطع الخمسة: «الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام».

وانتقل ترديد الشعار من بعض مساجد صعدة إلى الجامع الكبير في العاصمة صنعاء، ودعا الشباب المؤمن كذلك إلى مقاطعة البضائع الأمريكية، كما نظم مظاهرة مع بداية الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣م، استهدفت السفارة الأمريكية، وأدت إلى سقوط عدد من القتلى.

وتتمثل الأسباب المباشرة لاندلاع الحرب الأولى في أن السلطة، وفي إطار محاولة احتواء حركة الشعار، وبعد القيام بالعديد من الاعتقالات في الجامع الكبير في العاصمة صنعاء، طلبت من زعيم التنظيم حسين بدر الدين الحوثيي الدخول إلى صنعاء للقاء الرئيس، لكنه ماطل في الاستجابة، وهو ما جعل الرئيس يأمر بإرسال عدد من الأطقم العسكرية لاعتقاله. وقد تصدى أتباعه بالقوة لمحاولة الاعتقال، وهو ما أدى إلى بدء الجولة الأولى من القتال بين الطرفين في ١٨ يونيو ٢٠٠٤م، والتي استمرت حتى ١٠ سبتمبر من نفس العام.

ثم توالى الحروب بمعدل واحدة كل سنة. وبينما كانت الحروب الثلاثة الأولى بين القوات الحكومية من جهة والحوثيين من جهة ثانية، شهدت الحروب الرابعة والخامسة وعلى نحو أشد الحرب السادسة دخول ميليشيات سلفية وأخرى قبلية من «حاشد» إلى جانب الجيش، وكذلك دخول ميليشيات قبلية من بكيل المنافسة لحاشد إلى جانب الحوثيين^(١).

(٢) مجموعة الأزمات الدولية، «اليمن: نزاع فتيل الأزمة في صعدة، تقرير الشرق الأوسط رقم (٨٦)»، ٢٧ مايو/أيار ٢٠٠٩م.

(٣) حول كل هذه الجوانب، انظر: د. أحمد محمد الدغشي، الظاهرة الحوثية: دراسة منهجية شاملة، صنعاء، مكتبة خالد بن الوليد، ٢٠٠٩م.

(٤) حول اتساع الرقعة الجغرافية للحرب، انظر على سبيل المثال: يحيى اليناعي، «كيف اتسعت رقعة المواجهات من حيز محدود لتشمل معظم مديريات صعدة وتتجاوز ذلك إلى عمران وصنعاء!!!» الصحوة، العدد (١١٩٦)، ١٥ أكتوبر ٢٠٠٩م، ص ٦-٧.

(١) حول هذه النقطة، انظر: مجموعة الأزمات الدولية، «اليمن: نزاع فتيل الأزمة في صعدة، تقرير الشرق الأوسط رقم (٨٦)»، ٢٧ مايو/أيار ٢٠٠٩م.

من فرص الحفاظ على الوحدة اليمنية^(٢).

ويتطلب احتواء التمرد الحوثي في صعدة تخلي السلطة عن فكرة الحسم العسكري، التي أثبت الزمن فشلها المرة تلو الأخرى، والتركيز بدلاً من ذلك على الأدوات السلمية، وخصوصاً في جوانب تفعيل الحريات والآليات الديمقراطية، وتقديم التنازلات على صعيد احتكار السلطة والثروة، ولقد احتوى اتفاقا الدوحة الأول^(٣) والثاني^(٤) واللذان توصل إليهما الجانبان بوساطة قطرية على الكثير من

الأفكار الممتازة.

٢- الحراك الجنوبي:

بدأت الحركة الاحتجاجية المحدودة من حيث الحجم والمدى الزمني والجغرافي في المحافظات التي كانت تشكل ما كان يعرف بـ«جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» بعد انتهاء حرب عام ١٩٩٤م الأهلية. أما الحراك الواسع، فقد بدأ مطلبياً وحقوقياً بقيادة جمعيات المتقاعدين الجنوبيين في منتصف ٢٠٠٧م، ثم ما لبث أن طالب باستقلال الجزء الجنوبي من البلاد. ويمكن إرجاع

(٢) مراجع تمثل وجهة النظر الرسمية، وتختلف مع هذا التحليل في العديد من الجوانب، انظر: عبد الفتاح محمد البتول، «خيوط الظلام: عصر الإمامة الزيدية في اليمن ٢٨٤-١٢٨٢هـ»، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، ٢٠٠٧م. وعادل الأحمد، الزهر والحجر: التمرد الشيعي في اليمن، صنعاء: مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، ٢٠٠٦م. وعبد الله محمد الصنعاني، الحرب في صعدة: خلفية الفكر الحوثي ومؤشر الاتجاه، الجزء الثاني، القاهرة: دار الأمل، ٢٠٠٦م. وعبد الله محمد الصنعاني، الحرب في صعدة من أول صيحة إلى آخر طلقة، الجزء الأول، القاهرة: دار الأمل، ٢٠٠٥م.

(٣) انظر نص اتفاق الدوحة الأول في: «نابا نيوز تنفرد بنشر نص اتفاق وقف حرب صعدة وأسماء اللجنة المشرفة»، موقع نابا نيوز، بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠٠٧م: <http://nabanews.net/news/9438>

(٤) انظر نص اتفاق الدوحة الثاني في: «اتفاق الدوحة بخصوص إيقاف حرب صعدة الأول من فبراير ٢٠٠٨م»، موقع الاشتراكي نت بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٠٨م:

<http://www.aleshterake.net/articles.php?lang=arabic&id=830>

أو غيرها من العواصم. وربما أرادت الحكومة اليمنية من اتهام أطراف خارجية صرف الأنظار عن الأسباب الداخلية للحرب، أو توحيد الجبهة الداخلية، وربما، وهو الأهم، الحصول على مساعدات ومعونات سخية من السعودية.

وبنفس الطريقة يمكن القول: إن اتهامات الحوثيين، الذين يقدمون أنفسهم كمدافعين عن الهوية الزيدية، لسعودية أو للولايات المتحدة بدعم السلطات اليمنية

عسكرياً ضدهم، تظل مثلها مثل اتهامات الحكومة لإيران وغيرها من الدول مجرد خطاب إعلامي دعائي هدفه حشد الدعم الداخلي، وتحقيق التماسك في صفوف الجماعة^(١).

وإذا كانت السلطة تتهم الحوثيين اليوم بالسعي لإعادة الإمامة، وبمحاولة تأسيس

دولة شيعية على الحدود الجنوبية للسعودية؛ فإن استمرار الحرب، على افتراض أن هناك من سيدفع فواتير الجانب الحكومي، يحمل معه الكثير من المخاطر أهمها أنه قد يؤدي إلى تعميق الهوية الحوثية، ويجعل المحاصصة السياسية على الطريقة اللبنانية هي المخرج الوحيد للبلاد من أزماته.

كما أن استمرار هذه الحرب قد يكون له آثار كبيرة على الحراك في الجنوب، وعلى وضع القاعدة، وعلى مئات الآلاف من سكان محافظتي صعدة وعمران الذين تحولوا إلى مشردين، وقبل كل ذلك على الاقتصاد اليمني الذي يمر بأخطر أزماته.

ويعتقد الباحث على نحو خاص أن استمرار الحرب يقلل -نتيجة للتداعيات الداخلية والخارجية المحتملة-

(١) مجموعة الأزمات الدولية، «اليمن: نزع فتيل الأزمة في صعدة، تقرير الشرق الأوسط رقم (٨٦)»، ٢٧ مايو/ أيار ٢٠٠٩م.

ولأن الحرب انتهت بهزيمة النخبة الجنوبية ممثلة بشكل أساسي في الحزب الاشتراكي، فقد تم -في محاولة لتصفية الدولة الجنوبية- اتباع عدد من السياسات التي تركت آثارها السلبية العميقة على الوجدان الجنوبي، فقد تم عند انتهاء الحرب إطلاق يد القوات الشمالية والجماعات التي حاربت ضمن صفوفها في نهب مؤسسات وممتلكات الدولة الجنوبية، ومقرات الحزب الاشتراكي وممتلكاته، ومنازل وممتلكات قياداته التي انتهى الأمر بالآلاف منها إلى المنافي، وبعض الممتلكات الخاصة. وانتقلت معظم أراضي ومؤسسات الجنوب، التي كانت ما تزال ملكاً للدولة، إلى فئة صغيرة من النافذين المقربين من النظام، والمنتمين في الغالب إلى الشمال، إما عن طريق التوزيع بأوامر عليا، أو البسط والاستيلاء، أو الخصخصة.^(٢)

وعقدت النخبة الشمالية محاكمات سياسية صورية بتهمة الخيانة العظمى لعدد ١٦ من القيادات الجنوبية التي فرت إلى الخارج، ومن ضمنهم نائب رئيس الجمهورية الأستاذ علي سالم البيض، ورئيس مجلس الوزراء المهندس حيدر أبو بكر العطاس، وأدين تلك القيادات، وصدر ضدها أحكاماً بالإعدام. وبالنسبة للكوادر الجنوبية المحسوبة على الاشتراكي فقد انتهى الأمر بالمئات منها إلى المنافي. وفي حين اختار الآلاف ممن بقوا في الداخل الإحالة للتقاعد خوفاً من الإجراءات الانتقامية، وجد البعض الآخر نفسه وقد أُحيل إلى التقاعد المبكر إجبارياً، واكتفى البعض الثالث بالانقطاع عن العمل ليفقد كل شيء. وحلت

أسباب الحراك الجنوبي، مثله في ذلك مثل التمرد الحوثي، إلى مجموعتين من الأسباب: بعضها قريب مباشر، والبعض الآخر تعود جذوره إلى فترات تسبق قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

بالنسبة للأسباب البعيدة المتصلة بالحراك في الجنوب فيمكن إرجاعها إلى التمايزات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الشمال والجنوب، والتي تراكمت خلال مرحلة التشطير، وأهمها على الإطلاق تبني الجنوب في العقدين السابقين على الوحدة لاقتصاد اشتراكي أمم عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، والتنظيم)، وأوكل

للدولة مهام الإنتاج والتوزيع.

ورغم أن الاشتراكي كان قد بدأ قبل قيام الوحدة، وتحت تأثير التغييرات الواسعة على الصعيد الدولي، وخصوصاً بعد تهوي الأنظمة الاشتراكية في أكثر من مكان، بتبني

العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، إلا أن تلك الإصلاحات - وخصوصاً المتصلة بالملكية الخاصة، وآليات اقتصاد السوق - لم تتقدم كثيراً بسبب الانشغال بالتحضير لقيام الوحدة. ومع أنه كان يفترض أن يتم خلال السنوات الثلاث الأولى للوحدة، وفي إطار الدمج لمؤسسات وسياسات الدولتين السابقتين، معالجة كافة المشاكل والاختلالات، إلا أن النخبتين الشمالية والجنوبية، -بسبب التباينات الأيديولوجية والماضي الصراعى للعلاقة بينهما- شغلنا بالصراع السياسي عن ما سواه من المهام، وقد تطور ذلك الصراع بين الطرفين إلى حرب شاملة في صيف عام ١٩٩٤م.^(١)

(١) حول الصراع بين النخبتين انظر: مايكل هدسون، «التجاذب الثنائي والتفكير المنطقي والحرب في اليمن»، وفي جمال سند السويدي، حرب اليمن ١٩٩٤م، الأسباب والنتائج، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الرابعة ١٩٩٨م، ص ٢١-٢٢. وفيصل جلول، اليمن: الثورتان، الجمهوريتان، الوحدة ١٩٦٢-١٩٩٤م، بيروت: دار الجديد، ٢٠٠٠م، ص ٢٠٧-٢٩٨.

(٢) انظر: د. عيدروس نصر ناصر، «الحراك السلمي في المحافظات الجنوبية: الخلفيات والتداعيات»، ورقة غير منشورة: «الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني: المعارضة تضع معالم لتقاضي الوطنية كونها البديل لسلطة أوصلت الوطن إلى الطريق المسدود»، الثوري (اليمنية)، العدد (٢٠٧٠)، ٨ أكتوبر ٢٠٠٩م، ص ٥-٥.

على مكتسبات وأهداف الثورة اليمينية، للاستحواذ الكامل على السلطة، والاستئثار بالثروة»^(١).

ومع أن فورات غضب الجنوبيين لم تتوقف منذ عام ١٩٩٤م، وإن كانت على نطاق ضيق، إلا أن الحراك الواسع وبشكله القائم لم يبدأ سوى في منتصف عام ٢٠٠٧م. ولعل ما يفسر ذلك هو أن الجنوبيين وإن كانوا منذ نهاية الحرب قد عانوا من مرارة الهزيمة، وأحسوا كما يقولون بأن الوحدة الطوعية قد تحولت إلى وحدة غلبة وضم وإلحاق، إلا أن الغالبية العظمى منهم فضلت الاستكانة، وانتظار ما سيأتي به المستقبل، ربما خشية بطش السلطة.

وتمثلت مقدمات الحراك الواسع في ظهور حركة التصالح والتسامح بشكل محدود، ابتداء من عام ٢٠٠١م، ثم توسعها تدريجياً في السنوات اللاحقة. وقامت حركة التصالح والتسامح على فكرة أن الصراع العنيف بين أجنحة الحزب الاشتراكي اليمني في عام ١٩٨٦م، والانقسام الذي تركه في الصفوف هو الذي دفع بالجنوبيين إلى الوحدة، وهو الذي ساهم في هزيمتهم عسكرياً في حرب عام ١٩٩٤م، ولذلك سعت الحركة من خلال اللقاءات الموسعة إلى رأب الصدع بين المكونات الجنوبية.

وإذا كان الحراك الجنوبي الواسع قد ظهر متأخراً بعض الشيء، فإن عوامل عديدة قد ساعدت وشجعت على ظهوره في التوقيت الذي ظهر فيه، أهمها التمرد الحوثي الذي اندلع في الشمال في عام ٢٠٠٤م، وتمكن من الاستمرار رغم توالي الحروب ضده، والحراك الكبير الذي صاحب انتخابات سبتمبر ٢٠٠٦م الرئاسية، والدور الذي لعبته الصحافة الحزبية والمستقلة في كشف قضايا الفساد، وتوجيه النقد إلى رأس الدولة، ووجود بعض التحول في الدعم الإقليمي

عناصر شمالية مكان العناصر الجنوبية في الكثير من المواقع الأمنية والإدارية في المحافظات الجنوبية.

وحاولت السلطة الحاكمة، على الصعيد الثقافي، طمس كل ما يُذكر بدولة الجنوب، فتم تغيير أسماء المدارس والمعسكرات، والمراكز، ووسائل الإعلام، وجرت محاولات حثيثة لطمس السنوات الأربع الأولى من عمر الوحدة والدور الذي لعبه القادة الجنوبيون في عملية التوحيد.

وبدأت الحكومة اليمينية في عام ١٩٩٥م برنامجاً للإصلاح الاقتصادي ركّز على صعيد التطبيق على سحب الدعم عن السلع الأساسية بما في ذلك القمح والسكر والمشتقات النفطية، وعلى تعويم العملة، وتخفيض الإنفاق على البرامج الاجتماعية، وغير ذلك من السياسات التي وإن أثرت على الشماليين والجنوبيين على السواء؛ إلا أن تأثيرها على الجنوبيين كان أكثر عمقاً، بحكم اعتماد الجنوبيين التام على المرتب والسلع والخدمات المقدمة لهم من الدولة، وعدم امتلاكهم لرهوس الأموال، وضعف ثقافة السوق الحر في أوساطهم. وفي الوقت الذي تآكل فيه دخل الفرد الجنوبي من مرتب الدولة؛ بفعل سياسات الإصلاح الاقتصادي، وتدهورت فيه أوضاع الخدمات المجانية المقدمة من الدولة، غابت المعالجات الحكومية الكفيلة بتخفيف آثار السياسات الاقتصادية على حياة الناس.

وبدأت ونمت خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧م) عدة ظواهر: فعلى صعيد النظام السياسي، ووفقاً لتوصيف لجنة الحوار الوطني - والتي تضم ممثلين عن أحزاب المعارضة الرئيسية، ومنظمات المجتمع المدني، والشخصيات المستقلة - فقد «قاد القائمون على السلطة حركة انقضاظ على مضامين الشراكة الوطنية، والمشروع الديمقراطي الوليد القائم على التعددية السياسية والحزبية...»، وتحولت الدولة «من مشروع سياسي وطني إلى مشروع عائلي ضيق يقوم على إهدار نضالات وتضحيات أبناء اليمن، والقفز

(١) اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، مشروع رؤية للإنقاذ الوطني، صنعاء، سبتمبر ٢٠٠٩م، ص ١٧-٢٣.



وقمع المظاهرات، وتارة ثالثة بالعمل على حل المشاكل المطروحة.

وفي إطار المعالجات الحكومية أُعيد إلى الخدمة في القوات المسلحة حتى بداية أبريل ٢٠٠٩م عدد ٩٤ ضابطاً و٦٦٥٥ فرداً من المنقطعين، وأُعيد إلى الخدمة كذلك ٣٠١٧ ضابطاً من المتقاعدين. وتم تسوية أوضاع ١٨٦٠ ضابطاً و٨٢٠٢ جندي وصف ضابط.^(١)

وفي مجال الأمن أُعيد إلى الخدمة من المنقطعين

(١) «مجلس النواب يستمع إلى إيضاحات عدد من الوزراء»، موقع مجلس النواب اليمني، ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩م: انظر كذلك: الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، «تقرير لجنة الدفاع والأمن بشأن معالجة أوضاع المتقاعدين والمنقطعين عن الخدمة في القوات المسلحة والأمن»، بدون تاريخ.

والدولي للسلطة القائمة عبّر عن نفسه من خلال مطالب الدول والمنظمات الدولية للحكومة اليمنية بتبني إصلاحات شاملة على كافة الصعد.

وإذا كان التمرد الحوثي قد اندلع بعد عام من عقد انتخابات عام ٢٠٠٣م النيابية بما انطوت عليه من إقصاء للأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية، فإن الحراك الجنوبي قد بدأ بدوره بعد مضي أقل من عام على انتخابات سبتمبر عام ٢٠٠٦م الرئاسية والمحلية، والتي سدت دورها أي أفق للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وقد حاولت الحكومة اليمنية منذ اندلاع الحراك احتواءه بعدة طرق: تارة بالسماح بالتظاهر والاعتصام، وتارة ثانية بتوظيف الأدوات الأمنية كاعتقال القيادات

هناك تدخل سياسي واقتصادي إقليمي ودولي يضغط على الحكومة اليمينية للجلوس مع أطراف الصراعات الدائرة، وحل الخلافات بالطرق السلمية، وبما يكفل الحفاظ على وحدة اليمن وتحقيق الاستقرار.

٣- «الإرهاب»:

ارتبط ظهور «الإرهاب» في اليمن وتطوره، والطرق التي اتبعتها السلطة في التعاطي معه بالصراعات السياسية العنيفة، سواء بين الشطرين في المرحلة السابقة على الوحدة، أو بين القوى السياسية داخل دولة الوحدة.

وتعود جذور «الإرهاب» في اليمن، شأنه في ذلك شأن التمرد الحوثي، إلى فترة الحرب الباردة وتحديداً إلى سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. فقد انتهت عقد الستينيات باستقلال جنوب اليمن في عام ١٩٦٧م، وتمكن اليسار اليمني المدعوم من السوفييت من السيطرة على السلطة في الجنوب. وفي المقابل انتهت الحرب بين الملكيين والجمهوريين في الشمال بتثبيت الجمهورية، وسيطرة اليمن على السلطة.

وفي الوقت الذي تبنى فيه اليسار في الجنوب الماركسية، وربط نفسه بالاتحاد السوفييتي، وسعى لتصفية القوى اليمينية داخل حدود الجنوب، وبدأ في دعم الحركات اليسارية الساعية إلى تغيير الوضع في الشمال بالقوة العسكرية، تبنى اليمن الجمهوري في الشمال سياسة مغايرة تماماً؛ حيث وثق العرى بالملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي، والغرب عمومًا والعالم الرأسمالي، وعمل على التخلص من العناصر اليسارية. وسرعان ما أصبح اليمن الشمالي جبهة من جبهات مواجهة الشيوعية في العالم مثله مثل كوريا الجنوبية وألمانيا الغربية وغيرها.

وفي إطار سياسة احتواء الشيوعية التي تبنتها حكومة الولايات المتحدة حينها، وبتنسيق وتمويل سعودي يمني بدأ العمل على تقوية العناصر ذات التوجه الإسلامي

٤٢٤٧ ومن المتقاعدين ٤٥٩٣. (١) وعولج بالترقية أو التسوية وضع ٣٤٩٥ ضابطاً، و٣١٩٥ فرداً من متقاعدي جهاز الأمن السياسي، فيما أُعيد إلى الخدمة في الجهاز ١٦٠ متقاعدًا و٣٠٦ منقطعين. (٢)

وعُيِّن بعض الجنوبيين في مواقع حكومية سواء على مستوى المراكز أو المحافظات، وسُمح لأبناء المحافظات الجنوبية من خلال انتخابات غير مباشرة باختيار محافظيهم من بين صفوفهم. لكن المعالجات الحكومية، كما يبدو، جاءت متأخرة كثيراً، واقتصرت على معالجة الجوانب المتصلة بالوضع الوظيفي في حين أهملت القضايا الجوهرية المتصلة بالفساد ونهب الأراضي، والاستئثار بالسلطة والثروة.

ومع نهاية عام ٢٠٠٩م يتزايد القلق من تحول الحراك من طابعه السلمي الحالي إلى حركة مقاومة مسلحة، وخصوصاً في ظل تزايد عنف الأجهزة الرسمية ضد المنخرطين في الحراك، والتي أدت حتى الآن إلى سقوط العشرات من القتلى والمئات من الجرحى، واعتقال الآلاف لفترات متفاوتة. وقد بدأت مقدمات العنف المضاد بعدد من حوادث القتل والاعتداء التي استهدفت شماليين يعملون في الجنوب، أو أثناء زيارتهم لمناطق الجنوب.

وليس هناك من خيار أمام الحكومة اليمينية سوى أن تبادر، وفي إطار الشراكة مع القوى الأخرى، إلى الاتفاق مع قادة الحراك في الداخل والقيادات الجنوبية الموجودة في الخارج على معالجات جذرية تعيد النظر في شكل الدولة اليمينية، وشكل النظام السياسي على قاعدة المواطنة المتساوية، وتعالج مظالم الجنوبيين المتراكمة. وبدون حدوث ذلك سيكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل الحفاظ على الوحدة اليمينية.

أما احتمالات حدوث ذلك فتبدو ضعيفة إذا لم يكن

(١) الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، «تقرير لجنة الدفاع والأمن بشأن معالجة أوضاع المتقاعدين والمنقطعين عن الخدمة في القوات المسلحة والأمن»، بدون تاريخ.

(٢) المرجع السابق.

وحظيت اليمن بنصيب الأسد من العائدين، ليس فقط نتيجة لعودة اليمنيين، ولكن أيضاً نتيجة لأن بعض العناصر من جنسيات عربية أخرى اختارت العودة إلى اليمن، إما خوفاً من الملاحقات في الدول التي تنتمي إليها، أو لأن الصراع في اليمن بين النخبة الشمالية ذات المنحى اليميني والنخبة الجنوبية ذات المنحى اليساري قد فتح لها جبهة جديدة للجهاد.

ومع عودة الأفغان العرب إلى اليمن، واحتدام الصراع بين النخبة الشمالية والجنوبية شهدت البلاد موجة من التفجيرات والهجمات والاغتيالات التي استهدفت بشكل أساسي قيادات وأعضاء الحزب الاشتراكي اليمني ومناصريه.^(١)

وعندما تحول الصراع بين النخب اليمنية الشمالية والجنوبية إلى حرب شاملة في صيف عام ١٩٩٤م حارب الأفغان العرب إلى جانب النخبة الشمالية. واستوعبت النخبة اليمنية المنتصرة في حرب عام ١٩٩٤م العناصر الجهادية التي تحمل الجنسية اليمنية بشكل أو بآخر، وبفسح الطريقة التي اتبعتها في مطلع الثمانينيات. أما العناصر غير اليمنية فقد حاولت السلطة الاستفادة منها في مجال التعليم أو في المساجد. لكن الضغوط الإقليمية والدولية سرعان ما تزايدت على اليمن مطالبة بترحيل تلك العناصر، وخصوصاً بعد استهداف القاعدة للأمريكيين في السعودية، وللرئيس المصري أثناء حضوره مؤتمراً في أديس أبابا، وهو ما جعل اليمن يرحل معظم -إن لم يكن كل- الأفغان العرب، إما إلى دولهم أو إلى دول بديلة.

ورغم أن اليمن التحقت بالتحالف الدولي في الحرب على «الإرهاب» الذي تقوده الولايات المتحدة، وسمحت للأمريكيين بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م بتنفيذ عمليات في العمق اليمني، وأنشأت أجهزة أمنية جديدة لملاحقة «الإرهابيين»، إلا أن التعاطي مع تلك الجماعات ظل إلى حد كبير محكوماً بضرورات

(١) انظر: «نص محاضرة الأمين العام للحزب الاشتراكي ياسين سعيد نعمان: رؤية في المستجدات» موقع نيوز يمن، ١٤ مايو ٢٠٠٨م.

السني بطريقتين: فمن جهة تم إنشاء تعليم ديني سني مواز للتعليم العام، وبموازنة ومناهج مستقلة عُرف بـ«المعاهد العلمية». ومن جهة ثانية دخلت الحكومة في الشمال في تحالف مع العناصر ذات التوجه الديني في حربها ضد اليسار الشمالي، والذي انتظم فيما سمي بـ«الجبهة الوطنية»، وقد تم التركيز على التعليم السني؛ لأن المناطق الواقعة على الحدود مع اليمن الجنوبي يسكنها أتباع المذهب السني.

ومع نهاية السبعينيات دخل شمال اليمن وجنوبه في حرب قصيرة انتهت بالطرفين إلى توقيع اتفاقية الكويت. وتوقف الجنوب عن دعم الجبهة الوطنية، في حين تمكنت الحكومة في الشمال، بالتعاون مع حلفائها الإسلاميين، من إلحاق الهزائم بعناصر الجبهة. وتم بعد ذلك استيعاب العناصر الإسلامية التي حاربت مع السلطة في مؤسسات الدولة والأجهزة العسكرية والأمنية، وفي المؤتمر الشعبي العام الذي تم تأسيسه في عام ١٩٨٢م، ليكون بمثابة مظلة للقوى السياسية داخل البلاد، بما في ذلك بعض العناصر المنتمية إلى الجبهة الوطنية.

لكن الدور اليمني السعودي في احتواء الشيوعية لم يتوقف عند ذلك الحد. وإذا كانت التهدة بين شطري اليمن قد قللت الحاجة للعناصر التي أفرزتها المعاهد العلمية التي أنشئت في شمال اليمن، فإن الغزو السوفييتي لأفغانستان في عام ١٩٧٩م والجهود الغربية والإسلامية والعربية لتحرير أفغانستان فتحت أمام اليمن سوقاً جديدة لتصدير المجاهدين.

وعزز من دور اليمن في تصدير المجاهدين تنامي الدور الذي لعبه الملياردير السعودي أسامة بن لادن -الذي ينحدر من أصول يمنية- في تنسيق الجهود العربية في الحرب ضد السوفييت. ومع انسحاب السوفييت من أفغانستان، وتساقط الأنظمة اليسارية في الكثير من مناطق العالم، وقرار شطري اليمن الدخول في وحدة اندماجية بدأ ما يعرف بـ«الأفغان العرب» بالعودة إلى أوطانهم.

والتسرب من التعليم، وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. ولا تبدو اليمن -في ظل أوضاعها الحالية وبدون تدخل إقليمي ودولي قوي- قادرة، سواء على مجابهة القاعدة، أو على تفكيك الصراعات القائمة.

٤- القرصنة:

بالرغم من أن ظاهرة القرصنة ليست جديدة على خليج عدن الذي يمر عبره سنويًا ٢٢ ألف سفينة على الأقل، ولا هي محصورة عليه إلا أن الظاهرة شهدت نموًا كبيرًا بلغ ذروته في عام ٢٠٠٨م. (٣) ففي مقابل

١٣ حادثة قرصنة في خليج عدن خلال عام ٢٠٠٧م، شهد الأسبوعان الأولان من سبتمبر ٢٠٠٨م وحدهما ١٧ حالة قرصنة. (٤)

وترجع أسباب الظاهرة في شكلها الحالي إلى انهيار الدولة الصومالية، التي تطل على الجزء الجنوبي من خليج عدن، في عام ١٩٩١م، وما تبع ذلك من حرب أهلية لم تنته حتى الآن.

وبالنسبة لليمن التي تطل على الجزء الشمالي من خليج عدن فإن ضعف قواتها البحرية، وتنامي حركة تهريب البشر في خليج عدن، وانشغال الحكومة اليمنية بالأزمات الداخلية قد ساهمت كلها في جعل ظاهرة القرصنة تنتشر من سواحل الصومال لتغطي جزءًا كبيرًا من خليج عدن بما في ذلك السواحل اليمنية.

وبحلول عام ٢٠٠٨م بدا أن القرصنة الصوماليين ينطلقون لتنفيذ عملياتهم من السواحل اليمنية؛ نظرًا لأن السفن تمر بالقرب منها. وقد حاولت الحكومة اليمنية التحرك دبلوماسيًا، وإيجاد حل إقليمي يمنع تدويل الممر، لكن الجهود الإقليمية لم تُفضِ إلى

التوازنات السياسية، وحاجات الصراع على السلطة.

وقد حاولت السلطات اليمنية احتواء عناصر القاعدة عن طريق الحوار، وصرف المعونات، وهو ما ساعد على تراجع العمليات «الإرهابية» خلال السنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٥م). لكن هجمات القاعدة والجماعات المرتبطة بها أو حتى غير المرتبطة سرعان ما عادت بقوة خلال السنوات (٢٠٠٦-٢٠٠٩م). وكان عام ٢٠٠٨م الأكثر دموية؛ حيث أدى هجوم على السفارة الأمريكية في ١٧ سبتمبر من ذات العام إلى مقتل ١٩ شخصًا منهم ٧ مهاجمين. (١)

حاولت السلطات اليمنية احتواء عناصر القاعدة عن طريق الحوار، وصرف المعونات، وهو ما ساعد على تراجع العمليات «الإرهابية» خلال السنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٥م). لكن هجمات القاعدة والجماعات المرتبطة بها أو حتى غير المرتبطة سرعان ما عادت بقوة خلال السنوات (٢٠٠٦-٢٠٠٩م). وكان عام ٢٠٠٨م الأكثر دموية.

وبالنظر إلى إعلان جماعات القاعدة في اليمن والسعودية الاندماج في يناير ٢٠٠٩م، وتشكيل ما سُمي بـ«تنظيم القاعدة في جزيرة العرب»، وفي ظل الأزمات التي يمر بها اليمن، تتنامى المخاوف الإقليمية والدولية

من تحول اليمن إلى قاعد إقليمية للتجنيد والتدريب، والتخطيط للعمليات «الإرهابية» على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. (٢) وقد تعززت تلك المخاوف إثر محاولة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب في أغسطس الماضي اغتيال مساعد وزير الداخلية السعودي للشؤون الأمنية الأمير محمد بن نايف عن طريق إرسال أحد عناصرها السعوديين، الذي كان قد فر إلى اليمن، بعد حشو جسمه بالمتفجرات.

واعتمادًا على ما سبق يمكن القول: إن أي مواجهة للإرهاب تتطلب من جهة تفكيك الصراعات العنيفة القائمة التي تجعل الطلب على الجماعات «الإرهابية» عاليًا، ومن جهة ثانية معالجة مشاكل البطالة والفقر،

(3) Ellen Knickmeyer, "On a Vital Route, a Boom in Piracy," Washington Post Foreign Service, September 27, 2008; A01

(4) Ibid

(١) «القاعدة يعزز حضوره في اليمن بعد تقويض نشاطه بالسعودية»، الشارع، العدد (٨٧)، ٧ مارس ٢٠٠٩م، ص ١، ١٢، ٠

(٢) «تنظيم القاعدة يمني بنكسات في اليمن»، الشارع، العدد (١١١)، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٩م، ص ٢.

الموقف اليمني من الغزو العراقي للكويت، والذي فُهم على أنه مؤيد للرئيس العراقي صدام حسين إلى طرد العمال اليمنيين من السعودية ودول الخليج الأخرى، وإلى توقف المساعدات والمعونات الخارجية. وارتفع سعر الدولار مقابل العملة اليمنية من حوالي ١٨ ريالاً للدولار الواحد في عام ١٩٩٠م إلى حوالي ٦٨ ريالاً في عام ١٩٩٣م.^(٢)

وبدأت الحكومة اليمنية في عام ١٩٩٥م بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي، وذلك بهدف تحسين الركائز التي يقوم عليها اقتصاد السوق الحر، والذي يلعب فيه القطاع الخاص الدور القيادي، وقد ركز البرنامج على تحقيق الاستقرار، وتحرير الأسعار والتجارة، والإصلاح المالي.^(٣)

وفي إطار تلك الإصلاحات خفّضت الدولة نفقاتها على البرامج الاجتماعية، وسحبت الدعم كلياً عن بعض المواد الأساسية، مثل القمح والسكر، وجزئياً عن مشتقات النفط. وظل الاقتصاد اليمني ربيعياً معتمداً، بشكل كبير، هذه المرة على عائدات النفط الذي تم اكتشافه في الجنوب أوائل التسعينيات.

ورغم تنامي عائدات النفط والمبالغ الطائلة التي توفرت لخزينة الدولة، نتيجة رفع الدعم وتخفيض الإنفاق الاجتماعي، إلا أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، أي النمو الاقتصادي بعد استبعاد أثر الزيادة السكانية، لم يزد عن ١,٥% خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥م).^(٤)

(2) Saif M. Al-Asly, "Political Economy of Economic Growth Policies: the Case of Yemen Republic", 1

(3) World Bank, Economic growth in the Republic of Yemen: sources, constraints, and potentials, Volume 1, 13/10/2002

(4) UNDP, Human Development Report 2007-2008

السيطرة على الظاهرة، أو إلى قطع الطريق على الأساطيل الأجنبية. ففي ظل الخطر المتنامي للقرصنة على حركة التجارة في الممر سارعت الدول الكبرى إلى إرسال بوارجها ومروحياتها إلى خليج عدن غير عابئةً بمخاوف اليمنيين من أن قدوم تلك الأساطيل واستقرارها بمحاذاة المياه الإقليمية لليمن إنما يحمل أهدافاً أبعد من مجرد مكافحة القرصنة.^(١)

وتأثرت اليمن سلباً بظاهرة القرصنة، وما صاحبها من وجود عسكري دولي قبالة أو في المياه الإقليمية لها. فتعرضت السفن اليمنية، أو تلك التي تقصد اليمن بشكل متكرر للاختطاف، وهو ما أثر على حركة التجارة، وعلى تكاليف أسعار التأمين على السفن، وبالتالي على أسعار السلع في الأسواق اليمنية، وتأثرت حركة الصيادين اليمنيين على السواحل اليمنية بحركة القرصنة الذين لم يترددوا في خطف الصيادين، والاستيلاء على قواربهم، كما تأثرت أيضاً بوجود الأساطيل والمروحيات التي تكافح القرصنة، والتي يحدث أن تهاجم الصيادين اليمنيين ظناً منها أنهم قرصنة.

٥- الوضع الاقتصادي:

اعتمدت الدولتان اليمنيّتان قبل الوحدة على اقتصاد ريعي، أي يركز على موارد خارجية المصدر، مع ما يتميز به الاقتصاد الريعي من غياب الاستقرار، وتكرار الهزات العنيفة. وفي حالة اليمنين تمثلت تلك الموارد في القروض، والمساعدات، وعائدات المغتربين. واستمر الاقتصاد الريعي بما يتميز به من تقلبات في المرحلة التالية لقيام الوحدة. وواجهت الجمهورية اليمنية أزمة اقتصادية حادة في السنوات الأولى لقيامها. فقد أدى

(١) حول المخاوف اليمنية، انظر على سبيل المثال: أمين الورافي، «أحمد الأصبحي: الوجود العسكري الأجنبي مؤهل لما هو أبعد من تعقب القرصنة وكثافته تفسر شيئاً من صراع المصالح والنفوذ والهيمنة»، المصدر، العدد (٦٥)، ١٠ مارس ٢٠٠٩م، ص ٩.

ومن المؤكد أن تحقيق أي من الهدفين أو كلاهما سيتطلب دوراً إقليمياً ودولياً قوياً على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

ثانياً: تأثير الأزمات:

أدت، وما زالت، وسوف تؤدي الأوضاع الاقتصادية المتردية إلى الكثير من الآثار الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية السيئة على البلاد. فعلى الصعيد الاجتماعي، يعاني اليمن من فقر التنمية الإنسانية بأبعادها المختلفة من تعليم، ورعاية صحية، وطرق وتكنولوجيا ومواصلات، واتصالات وكهرباء وماء، وهو ما يجعل البلاد بيئة خصبة لظهور وتكاثر حركات التمرد والانفصال والجماعات «الإرهابية» والجريمة بكافة أشكالها، والتي تعمل بدورها -من خلال تأثيرها على الاستثمار والسياحة- على تعميق الأزمة الاقتصادية والتدهور الاجتماعي.

ويؤدي استمرار التمرد في صعدة وعجز الدولة عن وضع نهاية له -سواء أكانت تلك النهاية سلمية أو عسكرية- إلى توجيه الموارد المحدودة للبلاد نحو المجهد الحربي، مع ما يترتب على ذلك من تدهور في الجوانب الاقتصادية والمعيشية، واستنزاف لشرعية النخبة الحاكمة، وتشجيع مختلف الجماعات على التمرد.

ورغم أن الحراك في المحافظات الجنوبية والشرقية ما زال سلمياً إلى حد كبير، إلا أنه ومن خلال حجمه الكبير يجعل الدولة بمؤسساتها الضعيفة مشغولة بأمنها وبقائها أكثر من انشغالها بالتنمية. ويؤدي استمرار الحراك والشعارات التي يرفعها والعنف الذي يصاحب مصادمات الأمن والمتظاهرين إلى تعميق الهوة بين اليمينيين، وتغليظ المواقف، مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من تفتيت للبلاد.

وبنفس الطريقة، فإن التزامن بين التمرد والحراك يؤدي إلى تشتيت جهود الدولة وإنهاكها، وجعلها عاجزة عن وضع نهاية للتمرد أو الحراك، ويصرفها عن القيام

ويمكن إرجاع الإخفاق الاقتصادي بشكل أساسي إلى شخوصة الدولة، وطغيان اعتبارات البقاء في السلطة على غيرها من الاعتبارات، مع ما ترتب على ذلك من العمل بشكل مستمر على إضعاف المؤسسات، وإطلاق يد الفساد بأشكاله المختلفة، وتغليب الولاء على الكفاءة في التعيين وضعف الحكم والقواعد المنظمة⁽¹⁾.

وبلغ معدل التغيير السنوي في الأسعار لنفس الفترة حوالي ٢١٪، وهو ما يعني أن دخول الأفراد ظلت تتآكل على نحو مستمر. ويكفي الإشارة هنا إلى أن اليمن تعتبر الدولة الأفقر في العالم خارج جنوب الصحراء الإفريقية. وبلغ دخل الفرد في اليمن حوالي ٧١٨ دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٠٥م، وهو الأسوأ في العالم العربي. وتتجاوز نسبة الأمية بين السكان البالغين ١٥ سنة فأكثر ٤٥٪⁽²⁾.

وإذا كان الاقتصاد اليمني -شأنه في ذلك شأن النظم الاقتصادية في العالم الثالث- يعاني على نحو مستمر من الأزمات، فإن الجديد في الأزمة الحالية هو تزامن ظاهرتين: تراجع إنتاج النفط من جهة، وتراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية من جهة ثانية.

ويمثل الوضع الحالي للاقتصاد اليمني تهديداً كبيراً للدولة اليمنية؛ إذ قد يقود في ظل تفاقم الأزمة إلى انهيار اقتصادي وسياسي واجتماعي سريع. وبينما يتطلب تحقيق الاستقرار السياسي قدراً معيناً من النمو الاقتصادي، فإن تحقق الأخير يتوقف بدوره على قدرة الأطراف السياسية على احتواء الأزمات القائمة، وإعادة بناء الدولة، وتوزيع السلطة بشكل مختلف.

(1) On this point, see for example: Saif M. Al-Asly, "Political Reform and Economic Institutional Building: A Case Study of Budgetary Institutional Reform in Yemen," October 2003.

(2) UNDP, Human Development Report 2007-2008

«الإرهابية»، وتصدير «الإرهاب» إقليمياً ودولياً.

كما يتوقع أيضاً، في حال استمرار الحرب الدائرة، أن تنشأ منطقة نفوذ شيعي محاذية للسعودية تطل على البحر الأحمر، وتضم محافظات صعدة والجوف ومأرب وحجة، وأجزاء من محافظات صنعاء وعمران وريمه وذمار، مع ما يمكن أن يصاحب ذلك من محاولات إقليمية ودولية لإنشاء مناطق نفوذ توازن النفوذ الشيعي. وفي حين يتوقع أن تتحول المهرة إلى منطقة نفوذ عماني، فهناك احتمال كبير بضم حضرموت إلى السعودية، وبوجود أمريكي بريطاني في عدن والمناطق الساحلية المجاورة لها.

هناك سيناريو آخر، وهو سيناريو الإنقاذ المطلوب تحققه. ويتطلب سيناريو الإنقاذ الكثير من الجهود الإقليمية والدولية؛ للتشجيع والتحفيز والضغط على الأطراف اليمينية للتخلي عن العنف كوسيلة لحل الخلافات السياسية، واستبداله بالحوار، ولمساعدة اليمينيين على تحويل الحوار إلى عمل إيجابي بناءً، وليس إلى عامل تعميق للخلافات، ولدعم وتمويل الاتفاقات التي يتم التوصل إليها.

ولن تستقر اليمن وتتجنب مخاطر «الصوملة» و«العرقنة» إلا من خلال عقد اجتماعي جديد بيني الدولة على أساس اللامركزية، والمواطنة المتساوية، وتمكين الجماعات السياسية اليمينية من المشاركة الفاعلة في العملية السياسية. ولن تكون الترتيبات السياسية الجديدة وحدها كفيلاً بحل مشاكل اليمن إلا إذا صاحبها دور إقليمي ودولي في الدفع بعملية التنمية باعتبارها الضامن الدائم لأمن اليمن واستقراره.

بالحد الأدنى من وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وهو ما يزيد أيضاً من حالة السخط.

ويعمل التمرد في الشمال والحراك في الجنوب -بحكم أبعادهما المذهبية والأيدولوجية- على إضعاف قدرة النظام القائم على مواجهة الجماعات «الإرهابية»، ويدفعانه بدلاً من ذلك إلى غض الطرف عنها، مع ما قد يؤدي إليه ذلك التحالف من تقوية للجماعات «الإرهابية»، ومن تعقيد للأزمات القائمة، بحيث يصير الحل السلمي لأي أزمة بمثابة فتح جبهة للصراع مع القاعدة. وتكرس الهجمات «الإرهابية» التي تقوم بها القاعدة خلال فترات الخلاف مع النظام -والتي تستهدف في الغالب السياح والمصالح الأجنبية- التدهور الاقتصادي والتخلف الاجتماعي، وبالتالي حالة عدم الاستقرار.

ويمكن القول إجمالاً: إن الأزمات الخمس المشار إليها هنا تشكل تهديداً لبقاء الدولة اليمينية؛ بسبب حجم تلك الأزمات وتزامنها، وبسبب هشاشة الدولة اليمينية وطابعها الشخصاني غير المؤسسي، وافتقارها للقبول والتأييد الشعبي. بل إنه يمكن القول: إن تفاقم الأزمات وفشل الدولة في احتواء التمرد في الشمال، والحراك في الجنوب، والتصدي للإرهاب والجريمة، وحماية شواطئها من القراصنة، وغير ذلك من الأزمات تمثل كلها مؤشرات قوية على أن الدولة اليمينية ربما تكون قد دخلت مرحلة الانهيار، وأنها تفقد تدريجياً قدرتها النسبية على التحكم والسيطرة، واحتكار السيادة على التراب الوطني.

ومن المحتمل أن يكون لانهيار الدولة اليمينية -إن مضى حتى النهاية- آثاره السلبية العميقة على الدول المجاورة والمحيطين الإقليمي والدولي. ويتوقع تحديداً أن تتفاقم وبسرعة ظاهرة القرصنة في خليج عدن، وتهريب الأفارقة عبر اليمن، ونزوح اليمينيين نحو الدول المجاورة، وتحول اليمن إلى ملجأ آمن لتنظيم القاعدة يستخدمه للتجنيد والتدريب والتخطيط للعمليات

معلومات إضافية

اليمن.. معلومات أساسية:

اليمن بلد عربي إسلامي يقع في جنوبي شبه الجزيرة العربية، وتحديداً في الجنوب الغربي من قارة آسيا. وقد تعدد اسم اليمن في كتب التاريخ فهي عند قدماء الجغرافيين «العربية السعيدة»، وقيل سُمي اليمن باسم «أيمن بن يعرب بن قحطان». وفي الموروث العربي وعند أهل اليمن أنفسهم أن اليمن اشتُقَّ من «اليَمَن» أي الخير والبركة، وتتفق هذه مع تسمية قدماء الجغرافيين «العربية السعيدة». وقال آخرون: سُمي اليمن يَمناً لأنه على يمين الكعبة، والعرب يتيامنون، والجهة اليمنى رمز الفأل الحسن، ولا يزال بعض أهل اليمن يستعملون لفظة الشام بمعنى الشمال، واليمن بمعنى الجنوب، وتسمى اليمن اليوم «الجمهورية اليمنية».

الاسم الرسمي: الجمهورية اليمنية.

اللغة والدين: الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية.

الموقع: يقع اليمن في جنوبي شبه الجزيرة العربية في الجنوب الغربي من قارة آسيا، ويحده من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الغرب البحر الأحمر، ولليمن عدد من الجزر تنتشر قبالة سواحلها على امتداد البحر الأحمر والبحر العربي، وأكبر هذه الجزر جزيرة سقطرة والتي تبعد عن الساحل اليمني على البحر العربي مسافة ١٥٠ كلم تقريباً.

العاصمة: صنعاء.

التقسيم الإداري: ١٩ محافظة، إضافة إلى أمانة العاصمة.

أهم الموانئ: عدن، الحديدة، المكلا، المخا.

التضاريس: يقسم اليمن من حيث التكوين الطبيعي إلى خمس مناطق هي:

١- المناطق الجبلية: سلاسل جبلية تقع في المناطق الجنوبية والغربية بمحاذاة المناطق الهضبية، أعلى منطقة فيها جبل النبي شعيب (٣٦٦٦) متراً.

٢- مناطق الهضاب: تقع إلى الشرق والشمال من المرتفعات الجبلية وموازية لها، وتتسع أكثر باتجاه الربع الخالي.

٣- السهول الساحلية: شريط ساحلي يطل على البحر الأحمر وخليج عدن، ويمتد من الحدود العمانية باتجاه الغرب، ويتغير في اتساعه باتجاه الشمال حتى حدود السعودية، يبلغ طول هذه المنطقة ٢٠٠٠ كم تقريباً، أما عرضها فيتراوح بين ٣٠ و٦٠ كم.

٤- منطقة الربع الخالي: وهي من المناطق الصحراوية التي تتخللها بعض النباتات البرية.

٥- مجموعة الجزر اليمنية: وهي تنتشر في المياه الإقليمية لليمن في البحر الأحمر والبحر العربي.

نظام الحكم: «جمهوري وديمقراطي، الشعب مالك السلطة ومصدرها، يمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة، والنظام السياسي في الجمهورية اليمنية يقوم على أساس التعددية السياسية والحزبية، ويجري تداول السلطة والمشاركة فيها سلمياً عن طريق الانتخابات العامة».

رئيس الجمهورية: رئيس الجمهورية اليمنية هو رئيس الدولة، يتم انتخابه مباشرة من قبل الشعب ضمن انتخابات تنافسية يشترك فيها عدد من المرشحين، ويشترط لفوز رئيس الجمهورية حصوله على أغلبية أصوات الناخبين، والدورة الرئاسية مدتها سبع سنوات تبدأ من تاريخ أدائه اليمين الدستورية، ولا يجوز تولي منصب رئيس الجمهورية من قبل شخص واحد أكثر من دورتين رئاسيتين.

السكان: ٢٣,٨٢٢,٧٨٣ (إحصاء ٢٠٠٩م).

معدل النمو السكاني السنوي: ٣,٤٥٣ (٢٠٠٩م).

الكثافة السكانية في كم: ٣,٣٪.

التعليم: نسبة المتحقين بالمدارس تتراوح ما بين (٦-١٥): ٥٦٪.

نسبة الأمية: ٥٩,٤٪.

وفي مواجهة ذلك يتزايد بصورة سنوية الإنفاق على التعليم، والتوسع في إقامة المنشآت التعليمية، وفي مختلف المستويات وتبين آخر الإحصائيات ما يلي:

رياض الأطفال: ١٧٢ روضة، منها ٤٢ روضة حكومية بحسب إحصاءات عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١م.

مدارس التعليم الأساسي: ٩٩٣٠ مدرسة.

طلاب المرحلة الأساسية: ٢٤٠١٥٠٣ طلاب عام ٢٠٠١م.

مدارس التعليم الثانوي: ٣٤٦٠ مدرسة، منها ٢٤٩ مدرسة ثانوية.

طلاب المرحلة الثانوية: ٤٨٤٥٧٣ طالباً عام ٢٠٠١م.

المعاهد المهنية والتقنية: ٢٥ معهداً.

إجمالي طلاب التعليم المهني: ٨٩٧٥ طالباً عام ٢٠٠١م.

الجامعات الحكومية: ٧ جامعات.

طلاب الجامعات الحكومية: ١٦٧٧٣٠ طالباً.

المؤشرات الاقتصادية: يصنّف اليمن ضمن البلدان الأقل نمواً، ومع ذلك فإنه يُنظر إليه كبلد واعد بالخيرات والموارد الاقتصادية المهمة؛ حيث يتوفر فيه العديد من الثروات التي لم تُستغل اقتصادياً حتى الآن، وبالذات في مجال النفط والغاز والأسماك والثروات المعدنية المختلفة، وفيما يلي أهم مؤشرات الاقتصاد اليمني:

الزراعة وصيد الأسماك: ١٥ - ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

المساحة الصالحة للزراعة: ٣٪ من إجمالي مساحة الجمهورية.

المساحة المزروعة فعلياً: ٧١,٨٥٪ من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة.

الصناعات الاستخراجية والتحويلية: ٣٠ - ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي: ٢٥ - ٣٥٪.

متوسط إنتاج النفط: ٤٣٥,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد.

معدل النمو الاقتصادي السنوي: ١٠ - ١٥٪.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي: ٤٥٥ دولاراً (إحصاء عام ٢٠٠١م).

الصادرات: ٢٦,٢٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠١م.

الواردات: ٢٦,٥٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠١م.

يستورد اليمن من البلدان العربية ما بين (٣٠-٤٠٪) من إجمالي وارداته، في حين أن صادراته إلى البلدان العربية تتراوح ما بين (٢-٦٪) من إجمالي صادراته إلى الخارج، وتعتبر البلدان الآسيوية غير العربية أكبر سوق للصادرات اليمنية؛ حيث تُصدّر اليمن إليها ما بين (٨٠-٩٥٪) من إجمالي صادراتها.

المصدر:

الجزيرة نت، انظر الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0E832B80-2C09-482D-80F4-DB50D23A6FF5.htm>

٤- الجانب الإعلامي: حيث يقوم الملحقون الإعلاميون والثقافيون الإيرانيون بإقامة علاقات وثيقة مع بعض الصحف والمجلات، ومراكز البحوث والدراسات ودعمها مالياً، واستضافتها وزيارتها، مع دعم بعض الصحفيين والإعلاميين بالمال والدورات الخارجية من أجل كسبهم في الصف الإيراني، وإعطائهم المشروعية السياسية والدينية، أو لمهاجمة الأنظمة العربية.

٥- الجانب الاقتصادي: وهو يهدف إلى توفير الدعم المالي اللازم لاستمرار تشغيل الآليات السياسية والعسكرية والإعلامية للأحزاب والحركات والتنظيمات العربية الدائرة في الفلك الإيراني، ولهذا الدعم وسائل متعددة، منها: الدعم المباشر بالمال وإرساله إلى المسؤولين عن هذه الأحزاب والحركات في شكل ميزانيات شهرية، ومن الوسائل الأخرى دعم المؤسسات والشركات الاقتصادية التي تنشئها هذه التنظيمات في داخل وخارج بلدانها، وفي أحيان أخرى تقوم إيران بإنشاء مؤسسات اقتصادية تابعة لها مباشرة داخل البلدان العربية والإسلامية يديرها أتباع إيران في الداخل، وهم في ذلك يؤسسون لتجارة تقوم بهدف خدمة المذهب الشيعي.

المصدر:

المشروع الإيراني الإقليمي والنووي، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٩٧، بتاريخ ١/٦/٢٠٠٩م.